



إشراف: عبد القادر إسماعيل



# نقطة ومن أول السطر

ثقة.. شراكة.. مساندة



معاً  
نبدأ صفحة  
جديدة

## دعم ومساندة استثنائية من الرئيس السيسي للتسهيلات الضريبية

وزير المالية: تطبيق دقيق لما أعلنه ومتابعة مستمرة لاستعادة ثقة الممولين

المأموريات والمراكز والمناطق الضريبية بدأت تنفيذ قوانين «التيسيرات الضريبية» بحوافز استثنائية

إجراءات وقواعد تنفيذية واضحة ومحددة.. لإنجاح مسار تبسيط المنظومة الضريبية

سأكون بين زملائي وشركائنا من الممولين في المأموريات والمراكز لتذليل أى عقبات أولاً بأول



كوادر بشرية مؤهلة  
للدعم الفنى والتواصل  
الفعال مع المجتمع  
الضريبى.. ميدانياً  
والكترونياً

خدمات ضريبية عادلة  
ومُحضرة للجميع..  
«معاً.. نبدأ صفحة  
جديدة.. ثقة..  
شراكة.. ومساندة»

درسنا سوياً التحديات الضريبية.. وحددنا الأولويات.. وحزمة التيسيرات دخلت حيز التنفيذ

«الفحص بالعينة» لكل المراكز الضريبية من الموسم  
الحالى.. ومقابل التأخير لن يتجاوز «أصل الضريبة»

نُطبق الآن حلولاً غير تقليدية  
لإنهاء المنازعات الضريبية وغلق «الملفات القديمة»

## توسيع القاعدة الضريبية بتخفيف العبء والتكلفة والتحفيز على التسجيل «نقطة ومن أول السطر»

خططوا لمشروعاتكم.. واعرفوا الالتزامات الضريبية المستقبلية عبر منظومة «الرأى المسبق»

تناغم المجموعة الوزارية  
الاقتصادية يدعم توجه الدولة  
نحو تهيئة بيئة استثمارية  
جاذبة

عدد كبير من الجهات المحايدة  
يتولى تقييم «التسهيلات  
الضريبية» على أرض الواقع  
من منظور الممولين

يحق لصغار الممولين حتى ٢٠ مليون  
جنيه سنوياً فى كل الأنشطة  
الاستفادة من الحوافز والإعفاءات  
والتيسيرات غير المسبوقة

أقول لزملائي من العاملين بالضرائب:

فخورون بحماسكم.. مع بدء هذا المسار المحفّز للإصلاح الضريبى

نثق فى قدرتكم على بناء حالة إيجابية جديدة مع الممولين

(التفاصيل داخل الملحق)







## معًا نبدأ صفحة جديدة

نقطة ومن أول السطر



04

ثقة.. شراكة.. مساندة

01 | نظام ضريبي متكامل ومبسط ومحفز لأي مشروعات أو أنشطة مهنية لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنوياً

02 | وضع حد أقصى لمقابل التأخير أو الضريبة الإضافية لا يتجاوز أصل الضريبة المستحقة

03 | تشجيع غير المسجلين ضريبياً على التسجيل وفتح صفحة جديدة دون النظر للماضي

04 | آليات مُيسرة لتسوية المنازعات الضريبية وخلق بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة

05 | آليات مستحدثة ومبسطة للتصالح في المخالفات الضريبية التي لا تتعلق بمستحقات ضريبية

06 | السماح بتقديم أو تعديل الإقرارات والنماذج الضريبية من عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ دون عقوبات أو جزاءات أو غرامات

07 | تسريع وتسهيل إجراءات رد ضريبة القيمة المضافة وزيادة عدد المستفيدين

08 | مضاعفة حد الالتزام بتقديم دراسة تفسير المعاملات بين «الأشخاص المرتبطة» ليصبح ٣٠ مليون جنيه سنوياً

09 | منظومة متطورة للمقاصة المركزية تسمح للممولين بالتسويات الإلكترونية بين مستحقاتهم ومديونياتهم الحكومية

10 | التوسع في نظام الفحص بالعينة ليشمل كل المراكز الضريبية

20 إجراءً

أول خطوة من «التسهيلات الضريبية» في مسار الثقة والشراكة والمساندة لمجتمع الأعمال



مصلحتك أولاً

11 | تطوير قطاع البحوث الضريبية لضمان توحيد الفتاوى والآراء الصادرة عنه

12 | النشر المسبق للمستندات المطلوبة للفحص الضريبي ومنح الممولين الوقت الكافي لتجهيزها

13 | وحدة دائمة للرأي المسبق لتوضيح الآثار الضريبية المستقبلية للمستثمرين

14 | تعزيز دور وحدة دعم المستثمرين لتلقى الشكاوى والمستندات إلكترونياً لتيسير على شركائنا

15 | تبسيط الإقرارات الضريبية بالاعتماد على البيانات المتاحة بالمنظومات الإلكترونية

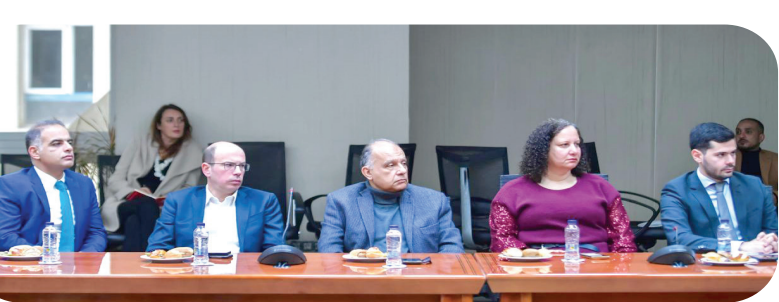
16 | إلغاء الإقرارات غير المؤيدة مستندياً مرحلياً للأشخاص الاعتبارية والأفراد

17 | توحيد ونشر قواعد وآليات الفحص الضريبي طبقاً للنشاط

18 | جهات محايدة لقياس مدى رضا الممولين عن الخدمات الضريبية لضمان التطوير المستمر

19 | تحديث الموقع الإلكتروني لمصلحة الضرائب ووباية متطورة لشكاوى الممولين

20 | أدلة إرشادية توضح حقوق وواجبات المستثمرين والجواهر والتسهيلات الواردة بالقوانين الضريبية



من هنا.. نتطلق

الوزير.. في «حالة حوار» ممتدة مع مجتمع الأعمال حول أولويات الإصلاح الضريبي

بلورة رؤية توافقية مشتركة من خلال جلسات الاستماع الضريبي



إبراهيم سرحان:

كل الدعم لتطبيق حزمة «التسهيلات الضريبية» وفقاً لأفضل المعايير التكنولوجية



أوضح إبراهيم سرحان أننا جاهزون بحلول رغبة للجمعية الضريبي وتحفيزهم بفتح الطرق المكنة للتوسع في أنشطتهم الإنتاجية والتصديرية.

وتركز على مد جسور الثقة والشراكة والمساندة للجمعية الضريبي وتحفيزهم بفتح الطرق المكنة للتوسع في أنشطتهم الإنتاجية والتصديرية.

الضريبة وفقاً لأفضل المعايير التكنولوجية على نحو يسهم في تحقيق مستهدفات وزارة المالية برؤيتها الجديدة، التي يتبناها أحمد كوركس، وزير المالية، لتقديم الدعم اللازم لتطبيق الحزمة الأولى لتسهيلات

## معًا نبدأ صفحة جديدة

نقطة ومن أول السطر



05

ثقة.. شراكة.. مساندة

نظام ضريبي مبسط ومتكامل لأي أنشطة لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنوياً

حوافز وتيسيرات غير مسبوقة في كل أنواع الضرائب لتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية

9 إعفاءات ضريبية

• رسم تنمية الموارد المالية للدولة

• رسوم التوثيق والعشهر لكل من:

• عقود تأسيس الشركات والمنشآت  
• عقود التسهيلات الائتمانية والرهن  
• الضمانات المقررة للحصول على التمويل

• ضريبة الدمغة

• ضريبة الأرباح الرأسمالية

• نظام الخصم تحت حساب الضريبة أو الدفعات المقدمة

• ضريبة توزيعات الأرباح

• ضريبة ورسوم التوثيق والشهر على عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات

ضريبة نسبية مبسطة على الإيرادات السنوية.. دون الحاجة لحساب صافي الأرباح

1,5%

من الإيرادات التي تتراوح بين ١٠ ملايين جنيه حتى أقل من ٢٠ مليون جنيه

1%

من الإيرادات التي تتراوح بين ٢ ملايين جنيه حتى أقل من ١٠ ملايين جنيه

0,75%

من الإيرادات التي تتراوح بين مليوني جنيه حتى أقل من ٣ ملايين جنيه

0,5%

من الإيرادات التي تتراوح بين نصف مليون جنيه حتى أقل من ٢ مليون جنيه

0,4%

من الإيرادات التي تقل عن نصف مليون جنيه

إقرارات إلكترونية

نظم مبسطة للسجلات والدفاتر والمستندات والإجراءات

أول فحص ضريبي بعد خمس سنوات.. تأكيداً لثقتنا في شركائنا

إقرارات ربع سنوية وليست شهرية للقيمة المضافة

إقرار سنوي مبسط للضريبة على الدخل.. وآخر لضريبة المرتبات والأجور

إتاحة نماذج تسوية المنازعات الضريبية.. إلكترونياً



أعلنت رشا عبد العال رئيس مصلحة الضرائب المصرية، إتاحة نماذج تسوية المنازعات الضريبية، وهي نموذج تسوية المنازعات وفقاً لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥، ونموذج طلب المحاسبة عن التصرفات العقارية والتصرف في الأوراق المالية غير المؤيدة للتسويق عليها بالبدء من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥، ونموذج إنهاء النزاع وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٤، وذلك من خلال البوابة الإلكترونية لمصلحة الضرائب المصرية، [www.eta.gov.eg](http://www.eta.gov.eg)، ويمكن لجميع الممولين ملء هذه النماذج إلكترونياً بكل سهولة.

وأوضحت، أن الإجراءات المطلوبة لاستفادة من هذه التسهيلات تشمل تقديم الطلب إلكترونياً من خلال موقع مصلحة الضرائب، وقيام المأمورية المختصة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بالتنسيق مع مراحل نظر النزاع المختلفة ولحين انتهاء المنازعة.

أكدت، أن قانون إنهاء المنازعات رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٤ يأتي في إطار الجهود المبذولة منذ إطلاق المبادرة الأولى من التسهيلات الضريبية، التي تستهدف سرعة الفصل في المعون المتطورة أمام لجان الطعن بالحكم، مما يسهم في تقليل مدة النزاعات الضريبية، وتحقيق العدالة الضريبية، وهو ما سيكون له أثر إيجابي في تحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

بالنسبة للحالات التقديرية رقم ٤ لسرية المنازعات وفقاً لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥ في موعد غايته ١٢ مايو ٢٠٢٥ لاتخاذ قرار تأخير على عملية التسطيط.

قالت إنه يتم الرد على كل الاستفسارات والاستشارات التي توافد على الخط الساخن ١٦٦٥ ٢٠٢٤.

«مصلحتك أولاً»

ثقة ومصداقية وشفافية.. من أجل بيئة ضريبية محفزة للاستثمار

شراكة وبتقن وخدمات إلكترونية متطورة للمجتمع الضريبي

هوية بصرية جديدة لمصلحة الضرائب المصرية، تتجسد في «لوجو جديد» دعوة شعار «الضرائب.. مصلحتك أولاً».

أكدت رشا عبد العال رئيس مصلحة الضرائب المصرية أن هذا التطوير يأتي متزامناً مع بدء تنفيذ حزمة التسهيلات الضريبية الأولى، التي تهدف إلى بناء علاقة شراكة حقيقية بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال والممولين، تركز على أسس من البتقن، والخدمة المتطورة، وتبسيط الإجراءات، مع تبني أحدث الحلول التكنولوجية.

يحمل التصميم الجديد دلالات واضحة تعكس الوجهات والرؤية المستقبلية لوزارة المالية ومصلحة الضرائب.. فاللون الأخضر يرمز إلى الاستمرارية والنمو وهو ما يعكس التزامنا بتوفير بيئة ضريبية داعمة ومحفزة للاستثمار.. بينما يحمل الشعار الحديث للوجو دلالة الأسماء المالية، التي ترمز إلى الشراكة والبتقن والخدمات المتطورة في إشارة واضحة إلى التقدم التكنولوجي والتحول الرقمي الذي تنهجه الوزارة والمصلحة.

ويجسد اللون الأزرق مبادئ الثقة والمصداقية والشفافية، التي تعد الركيزة الأساسية في علاقة مصلحة الضرائب مع الممولين، تحقيقاً للتكامل والشراكة الحقيقية من أجل دعم الاقتصاد الوطني.





## معًا نبدأ صفحة جديدة

ثقة.. شراكة.. مساندة

نقطة ومن أول السطر



06

## أهم 20 سؤالاً حول قوانين «التسهيلات الضريبية»

أسئلة واستفسارات تدور في أذهان الممولين حول قوانين حزمة «التسهيلات الضريبية».. رصدنا أهم ٢٠ سؤالاً، وأجوبتها، بما يسهم في نشر الوعي الضريبي.

10

ما الحوافز والتيسيرات الضريبية التي تم منحها للمشروعات التي لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه؟

الإعفاء من رسم تنمية الموارد المالية للدولة، والإعفاء من ضريبة الدمغة، والإعفاء من رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها وكذلك عقود تسجيل الأراضي، والإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة أو الآلات أو معدات الإنتاج، والإعفاء من الضريبة على توزيعات الأرباح، والإعفاء من نظام الخصم تحت حساب الضريبة أو الدفعات المقدمة.. واستحداث ضريبة نسبية مبسطة للضريبة على الدخل تحسب على الإيرادات السنوية، وتسهل وتيسر وتنسب الالتزامات والإجراءات الضريبية لهذه الفئة من المشروعات.

11

ما الضريبة النسبية المستحقة على هذه المشروعات؟

١ - ٤ - ٥ ٪ من رقم الأعمال للمشروعات التي يقل حجم أعمالها السنوي عن ٥٠٠ ألف جنيه.  
٢ - ٥ ٪ من رقم الأعمال للمشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي ٥٠٠ ألف ويقل عن مليوني جنيه.  
٣ - ٧,٥ ٪ من رقم الأعمال للمشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي مليوني جنيه.  
٤ - ١ ٪ من رقم الأعمال للمشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي ٣ ملايين جنيه ويقل عن ١٠ ملايين جنيه.  
٥ - ٥,٥ ٪ من رقم الأعمال للمشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي ١٠ ملايين جنيه ويقل عن ٢٠ مليون جنيه.

12

ما شروط الاستفادة من الحوافز والتيسيرات التي تم منحها للمشروعات التي لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه؟

١ - تقديم طلب للاستفادة من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ بشأن بعض الحوافز والتيسيرات للمشروعات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ٢٠ مليون جنيه.  
٢ - الالتزام بتقديم القرارات الضريبية في الميعاد القانوني.

13

ما الالتزامات الضريبية على هذه المشروعات؟

١ - تقديم الإقرار الضريبي السنوي بالنسبة للضريبة على الدخل خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية مارس بالنسبة للشخص الطبيعي ونهاية أبريل بالنسبة للشخص الاعتباري.  
٢ - تقديم إقرارات بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة بشكل ربع سنوي بدلاً من الإقرار الشهري.  
٣ - تقديم إقرار الضريبة السنوية للضريبة المربتبات بدلاً من تقديم ١٢ نموذج سداد شهري و٤ نماذج ربع سنوية.  
٤ - أول فحص ضريبي سيكون بعد مضي ٥ سنوات.

14

ما المشروعات التي يمكن أن تستفيد من هذه الحوافز والتيسيرات؟

المشروعات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ٢٠ مليون جنيه سواء كان المشروع نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو مهنيًا أو أنشطة التجارة الإلكترونية وصناعة المحتوى وغيرها من الأنشطة والمشروعات.

15

ما الأنشطة التي لا تسري عليها أحكام هذا القانون؟

١ - أنشطة الاستشارات المهنية التي يتحقق ٩٠٪ على الأقل من حجم أعمالها السنوي من تقديم استشارات مهنية لشخص أو شخصين، ويجوز لوزير المالية استثناء بعض الأنشطة من هذا البند.  
٢ - المشروعات التي تقوم بأي فعل أو سلوك يقصد الدخول تحت مظلة هذا القانون بغير وجه حق بما في ذلك تقسيم أو تجزئة النشاط القائم دون مبرر اقتصادي ويقع عبء إثبات ذلك على المصلحة.

16

هل يحق للمشروعات العدول عن طلب الاستفادة من هذا القانون؟

لا يمكن للمشروعات الخاضعة لهذا القانون العدول عن طلب الاستفادة من أحكام هذا القانون قبل مضي ٥ سنوات من اليوم التالي لتاريخ تقديم طلب الاستفادة.

17

هل يحق للمشروعات المضممة للنظام الضريبي المبسط الاستمرار في الاستفادة من الحوافز المقررة عند تجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه في أي عام؟

إذا تجاوز رقم الأعمال السنوي للمشروع ٢٠ مليون جنيه في أي سنة خلال مدة السنوات الخمس بنسبة لا تتجاوز ٢٠ ٪، ولمرة واحدة يستمر المشروع في أحكام هذا القانون وفقاً لسعر الضريبة ١٠,٥ ٪ من حجم الأعمال السنوي، فإذا تجاوز المشروع نسبة ٢٠ ٪، أو تكرر تحققه خلال مدة السنوات الخمس تنتهي الاستفادة المشروع من أحكام هذا القانون من السنة التالية.

18

هل يجوز سداد مقابل التأخير في حدود الضريبة المستحقة فقط والتجاوز عن نسبة مقابل التأخير التي تفوق أصل الضريبة؟

نعم وفقاً لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٢٥

19

هل يجوز التصالح في عقوبة التأخر عن تقديم إقرار صفرى لمدة لا تتجاوز ٦٠ يوماً؟

يجوز التصالح مقابل دفع غرامة لا يقل عن ١٥٠٠ جنيه ولا يزيد على ٦٠٠٠ جنيه وذلك قبل رفع الدعوى الجنائية.

20

هل يجوز التصالح في عقوبة الامتناع عن تطبيق نظام الخصم تحت حساب الضريبة؟

نعم يجوز التصالح مقابل سداد تعويض يعادل ١٢,٥ ٪ من المبالغ التي لم يتم خصمها أو استقطاعها أو احتجبتها أو توريدها تحت حساب الضريبة بالإضافة إلى أصل هذه المبالغ ومقابل التأخير.

## معًا نبدأ صفحة جديدة

ثقة.. شراكة.. مساندة

نقطة ومن أول السطر



07

وزير المالية.. في حوار مفتوح مع القيادات والأعضاء التنفيذيين بالمأموريات الضريبية؛

## «التسهيلات الضريبية» ستجلب بكفاءتكم.. ثقتي فيكم بلا حدود

عاملوا الممولين بقدر كبير من الثقة والمساندة والوضوح.. «إنهم شركاء الحاضر والمستقبل»

تواصلوا معهم بشتى الطرق.. وكلّموهم بشكل مباشر.. وشجّعوهم على الاستفادة من الحوافز الضريبية

## اذهبوا إليهم.. اسمعوهم.. واعملوا على حل مشاكلهم

سنظل نطور أنفسنا.. حتى نساعد شركائنا في النمو بتوسيع أنشطتهم

التطبيق المتقن للتسهيلات الضريبية «حجر الأساس» في بناء الثقة مع مجتمع الأعمال

«عاورين نغلق الملفات القديمة.. ونوسّع القاعدة الضريبية طواعية»



خدمات ضريبية متميزة.. لتحسين العلاقة مع الممولين.. من أجل مستقبل أفضل للجميع

درسنا مع بعض التحديات والحلول.. والقوانين التنفيذية صدرت.. ومعًا نتخذ ما بدأناه



أمامنا هدف واحد.. نظام ضريبي مبسط وجاذب للممولين الجدد

«الرضاء الوظيفي» للعاملين بالضرائب يبدأ من «رضاء الممولين»

المولدين الحاليين والجدد، في توسيع القاعدة الضريبية، أكد رامي يوسف، مساعد الوزير للسياسات والتنظيم الضريبي، أننا لدينا فرصة حقيقية للانطلاق بالتقوية الضريبية لأفاق العافية، ورفع قدرات العاملين وفقاً لأحدث الخبرات الدولية، حيث خلقت الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية حالة من التفاعل بين مجتمع الأعمال بما توفره من تخفيف للأعباء والالتزامات وتيسير للإجراءات، على نحو يعزز برسالة ثقة للممولين الحاليين والجدد، ويسهم



جاهزون بحزم متتالية.. تنهى أي تحديات ضريبية تتكشف على أرض الواقع

منهجنا واضح ولن نعيد عنه أبداً.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال»

كل الشكر والتقدير على الأداء المالى المتميز خلال الأشهر الماضية

أجرى أحمد كجول، وزير المالية، حواراً مفتوحاً مع أعضاء القيادات والأعضاء التنفيذيين بالمأموريات الضريبية، قائلاً: «معاً نستطيع تحقيق ما يفوق مستهدفاتنا.. كلما كسبنا رضا الممولين، قلنا: إن التسهيلات الضريبية ستجلب بكفاءتكم.. ثقتي فيكم بلا حدود.. عاملوا الممولين بقدر كبير من الثقة والمساندة والوضوح.. إنهم شركاء الحاضر والمستقبل، وكوأسلوا معهم بشتى الطرق، وكلّموهم بشكل مباشر.. وشجّعوهم على الاستفادة من الحوافز الضريبية.. اذهبوا إليهم.. اسمعوهم.. واعملوا على حل مشاكلهم.. وتذليل أي عقبات تواجههم.. ويسروا الإجراءات لشركائنا وتحملوا عبئهم عبء التطبيق، وكل شيء ضروري لنصلهم».

أضاف الوزير أن التحقيق المتقن للتسهيلات الضريبية يعد بمثابة حجر الأساس في بناء الثقة مع مجتمع الأعمال، قائلاً: «عاورين نغلق الملفات القديمة.. ونوسّع القاعدة الضريبية طواعية، ونستهدف خدمات ضريبية متميزة.. لتحسين العلاقة مع الممولين.. من أجل مستقبل أفضل للجميع، فقد درسنا مع بعض التحديات والحلول.. وسدّرت القرارات والقرارات والقواعد التنفيذية، ومعاً نتخذ ما بدأناه، وسنظل نطور أنفسنا.. حتى نساعد شركائنا في النمو بتوسيع أنشطتهم.. أمامنا هدف واحد.. نظام ضريبي مبسط وجاذب للممولين الجدد».

أكد الوزير أن «الرضاء الوظيفي، للعاملين بالضرائب يبدأ من رضا الممولين، ونحن ملتزمون بالاستخدام في تحسينها أو توريدها تحت حساب الضريبة».

كل الشكر والتقدير على الأداء المالى المتميز خلال الأشهر الماضية







**معًا نبدأ صفحة جديدة**

وزارة المالية  
مصلحة الضرائب المصرية  
MINISTRY OF FINANCE

نقطة ومن أول السطر

ثقة.. شراكة.. مساندة

**معًا نبدأ صفحة جديدة**

وزارة المالية  
مصلحة الضرائب المصرية  
MINISTRY OF FINANCE

نقطة ومن أول السطر

ثقة.. شراكة.. مساندة

حظيت الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية بإشادة واسعة من مجتمع الأعمال؛ حيث أبدى رموزه تفاؤلهم بهذا المسار الإيجابي المتطور والمحفز الذي اتجهته أحمد كجوك وزير المالية، وتحمست له مصلحة الضرائب المصرية برئاسة رضا عبدالعال، من أجل فتح صفحة جديدة بين مصلحة الضرائب المصرية والممولين في إطار من الشراكة الحقيقية القائمة على الحفاظ على كل الحقوق والالتزامات.

## إشادة واسعة من مجتمع الأعمال بحزمة «التسهيلات الضريبية»

**على عيسى.. رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين:**

**إجراءات مُحفزة وطموحة.. على طريق تلبية احتياجات المجتمع الضريبي**

أضاف أن التحدي دائمًا في أي مبادرة طموحة، يكون في التطبيق على أرض الواقع، ولكننا نثق في قدرة مصلحة الضرائب المصرية على التطوير للأفضل. خاصة مع هذا المسار الإيجابي الذي حرص من خلاله على إزالة أي عقبات أو تحديات أمام الممولين. خلال هذه الفترة، وعدم النظر للماضي، بل مساعدتهم في النمو، باعتبارهم شركاء حقيقيين، وريادة الأعمال، الاستثمارية، موضحًا أننا رأينا، في حزمة التسهيلات الضريبية، أسلوبًا مختلفًا في تحليل

أضاف أن عيسى رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، أن حزمة التسهيلات الضريبية تتضمن إجراءات مُحفزة النمو الذي تبنته وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية بقوة على طريق تلبية احتياجات المجتمع الضريبي، ترسيخًا للثقة واليقين، مع الممولين؛ بما يساعدهم في تخفيف الأعباء الضريبية والتي بدأ يدركها بالفعل في الأنشطة الاقتصادية وتعزيز معدلات الإنتاج والتصدير والنمو.



**أحمد الوكيل.. رئيس اتحاد الغرف التجارية:**

**مبادرة مشجعة.. لخلق بيئة أعمال صديقة للمستثمرين إنهاء المنازعات بمرونة.. ومقابل التأخير لا يتجاوز «أصل الضريبة»**



أضاف أن أحمد الوكيل رئيس اتحاد الغرف التجارية، أن حزمة التسهيلات الضريبية تُعد مبادرة جيدة ومشجعة تسعى من خلالها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية لخلق بيئة أعمال صديقة ومحفزة للمستثمرين، وبدء صفحة جديدة تقوم على الشراكة مع مجتمع الأعمال، وتمكنه من مواجهة التحديات مع مجتمع الأعمال، وتقديم خدمة عاجلة ومتميزة للممولين، من أجل تعزيز الثقة، وعدم النظر للماضي، بل مساعدتهم في النمو، باعتبارهم شركاء حقيقيين، وريادة الأعمال، الاستثمارية، موضحًا أننا لاحظنا مرونة وتيسرًا في تعاملهم مع ملف إنهاء المنازعات

**د. محرم هلال.. رئيس اتحاد المستثمرين:**

**فكر جديد يثق في قدرة القطاع الخاص على تنشيط الاقتصاد التوسع في الفحص بالعينة.. يرشّح جسور الثقة**

أضاف أن د. محرم هلال رئيس اتحاد المستثمرين، إن معالجة التحديات الضريبية برؤية واقعية على النمو الذي تبنته وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية في الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، والقوانين الصادرة مؤخرًا بشأنها، تدفع جهود تحسين الاستثمار وبناء اقتصاد قوي وأكثر تنافسية، يركز على الإنتاج والتصدير، بما يخلق مساحات مالية تستطيع من خلالها الدولة تلبية الاحتياجات التمويلية للمواطنين وتعزيز الانفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم، والتوسع في شبكة الحماية الاجتماعية الأكثر استهدافًا للفئات الأولى بالرعاية، موضحًا أننا لسنا في حزمة «التسهيلات الضريبية» فكرًا جديدًا، بل في القطاع الخاص وقدرته على تنشيط الاقتصاد بقيادة عملية التسمية والنمو وتوفر المزيد من فرص العمل، وهو ثمرة مبادرات وإجراءات مشجعة للاستثمارات الخاصة.



**أحمد السعودي.. رئيس الغرفة الألمانية للصناعة والتجارة بالقاهرة:**

**وزير المالية يلعب دورًا مؤثرًا في دفع حركة الاستثمار والنشاط الاقتصادي**

الأعمال وتحفز على التوسع في الإنتاج والتصدير.

قال أحمد السعودي رئيس الغرفة الألمانية للصناعة والتجارة بالقاهرة، إن وزير المالية يلعب دورًا مؤثرًا في دفع حركة الاستثمار والنشاط الاقتصادي ودعم القطاع الخاص من خلال تبنيه نهجًا إيجابيًا في التعاون مع مجتمع الأعمال وحل المشكلات التي تواجه القطاع الصناعي بشكل فوري. لافتًا إلى أن حزمة «التسهيلات الضريبية» تمتد على التنازل بمستقبل مليء بالفرص للنشاط الخاص من خلال التيسيرات غير المسبوبة التي تتجها الحزمة لمجتمع

**مجد المنزلاوي.. رئيس مجلس إدارة مؤسسة رجال الأعمال المصريين-الصينيين:**

**«المالية» و«الضرائب» تتحدثان بلغة مُحفزة.. تساعدنا في جذب الشركات الاستثمارية إلى مصر**

أعلن إطفاه وزير المالية، فضلًا، معًا، نبدأ صفحة جديدة، ثقة وشراكة ومساندة، موضحًا أننا لسنا في حزمة «التسهيلات الضريبية» فكرًا جديدًا، بل في القطاع الخاص وقدرته على تنشيط الاقتصاد بقيادة عملية التسمية والنمو وتوفر المزيد من فرص العمل، وهو ثمرة مبادرات وإجراءات مشجعة للاستثمارات الخاصة.

وقد دعم مسار التنمية الاقتصادية الشاملة، قال لنا شهداء في هذه الحزمة تحركًا إيجابيًا لإنهاء مشاكل المستثمرين بحلول عملية، شهم في الحد من انكسار في الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، الهادفة لتشجيع مجتمع الأعمال على توسيع مشاركتهم في التنمية الاقتصادية، بما يساعدهم في تخفيف الأعباء الضريبية والتي بدأ يدركها بالفعل في الأنشطة الاقتصادية وتعزيز معدلات الإنتاج والتصدير والنمو.

**بسام الشنواني.. رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال:**

**ندعم «التيسيرات الضريبية».. حتى ينجح هذا الفكر المُحفز في جذب مهولين جدد**

أضاف أن بسام الشنواني رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال، أننا ندعم «التيسيرات الضريبية» التي أطلقتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب، بما تسهله من تبسيط وتخفيف

أشار إلى أننا نأمل في تسريع وتيسير ودخول حيز التنفيذ، وفي جانب تسريع الإجراءات والتصديرية، إلى جانب تسريع منظومة «المقاصة الإلكترونية» بما يساهم في تسهيل إجراءات التأسيس، تمتد على التنازل بمستقبل مليء بالفرص للنشاط الخاص من خلال التيسيرات غير المسبوبة التي تتجها الحزمة لمجتمع

قال بسام الشنواني، رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال، أننا ندعم «التيسيرات الضريبية» التي أطلقتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب، بما تسهله من تبسيط وتخفيف



**معًا نبدأ صفحة جديدة**

وزارة المالية  
مصلحة الضرائب المصرية  
MINISTRY OF FINANCE

نقطة ومن أول السطر

ثقة.. شراكة.. مساندة

**محمد البهي.. رئيس لجنة الضرائب والجمارك باتحاد الصناعات:**

**التسهيلات الضريبية تدعم الصناعة والتصدير.. وتخفف الأعباء**

أكد محمد البهي رئيس لجنة الضرائب والجمارك باتحاد الصناعات المصرية، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تتكامل مع مبادرات الدولة الداعمة للصناعة والتصدير، حيث تساهم في تخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية على نحو

يقال تكاليف عملية الإنتاج المحلي ويعزز التنافسية الاقتصادية ويعزز الاستثمار الصناعي، من خلال منح التيسير والتصدير والتحفيز الذي تبنته وزارة المالية، ومصلحة الضرائب المصرية في التعامل مع كبار وصغار ومتوسطي المولدين؛

ترسيخًا للثقة بينهم وبين مصلحة الضرائب، أشار إلى أن «النظام الضريبي المبسط» المستحدث للأنشطة التي لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا، يؤدي إلى نمو المشروعات الصناعية الصغيرة في الاقتصاد المصري، حيث يتضمن

إعفاءات عديدة، وإقرارات مبسطة ونظامًا مبسطة أيضًا للمعاملات والدعاوى والمستندات والإجراءات، ويركز على إقرار ضريبة نسبية مبسطة على الإيرادات السنوية، دون الحاجة إلى حساب صافي الأرباح.



**علاء السقطي.. رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

**استحداث منظومة ضريبية شاملة وميسرة للمشروعات الصغيرة.. خطوة مُحفزة للاستثمارات**

قال: «الآن.. أصبح العمل تحت مظلة الاقتصاد الرسمي.. بإجراءات ضريبية أبسط وكثافة أقل.. ومحدث ميسل عن اللي فات،» مشيرًا إلى أن التسجيل الضريبي يفتح آفاقًا واسعة للاستفادة من التسهيلات التمويلية والحوافز التصديرية والفرص التدريبية والتشويقية.

أكد علاء السقطي نائب رئيس اتحاد المستثمرين، رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن استحداث أول منظومة ضريبية شاملة وميسرة للمشروعات الصغيرة والأنشطة التي لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه، يعد خطوة مُحفزة للاستثمارات والشركات الناشئة وريادة الأعمال، موضحًا أن هذه المنظومة الضريبية المبسطة المستحدثت بما تضمنته من تبسيط للإجراءات وإعفاءات وتيسيرات وتخفيف للأعباء والالتزامات الضريبية، تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وتوفر السهولة التقديرية، على نحو يدفع جهود التنمية الاقتصادية.

أكد علاء السقطي نائب رئيس اتحاد المستثمرين، رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن استحداث أول منظومة ضريبية شاملة وميسرة للمشروعات الصغيرة والأنشطة التي لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه، يعد خطوة مُحفزة للاستثمارات والشركات الناشئة وريادة الأعمال، موضحًا أن هذه المنظومة الضريبية المبسطة المستحدثت بما تضمنته من تبسيط للإجراءات وإعفاءات وتيسيرات وتخفيف للأعباء والالتزامات الضريبية، تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وتوفر السهولة التقديرية، على نحو يدفع جهود التنمية الاقتصادية.



**أحمد شوقي.. رئيس جمعية الضرائب المصرية:**

**«الحوافز الجديدة».. تساعد في توسيع القاعدة الضريبية**



أكد أحمد شوقي، رئيس جمعية الضرائب المصرية، أن «الحوافز الجديدة» التي تضمنتها الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، تساهم في توسيع القاعدة الضريبية، حيث تعمل بإجراءات مبسطة ومشجعة، على جذب مهولين جدد من خلال رفع معدلات الالتزام الطوعي بصورة

أوضح أن تسوية «المنازعات الضريبية» بآليات سهلة على النحو الذي ورد بقرارات التسهيلات الضريبية، يعكس حرص الدولة على تخفيف الأعباء المالية عن الممولين بما يتيح الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتحفيز الإنتاج.

**د. رابع رتيب.. رئيس جمعية التشريع الضريبي:**

**مسار متطور للإصلاح الضريبي.. يبدأ وينتهي من الممولين.. ويستهدف رضاهم**

قال: «د. رابع رتيب رئيس جمعية التشريع الضريبي، إن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تجسد مسارًا متطورًا للإصلاح الضريبي يبدأ وينتهي من الممولين ويستهدف رضاهم في المقام الأول من خلال العمل على خفض الأعباء وتقديم خدمات أفضل للمجتمع الضريبي.

أكد علاء السقطي نائب رئيس اتحاد المستثمرين، رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن استحداث أول منظومة ضريبية شاملة وميسرة للمشروعات الصغيرة والأنشطة التي لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه، يعد خطوة مُحفزة للاستثمارات والشركات الناشئة وريادة الأعمال، موضحًا أن هذه المنظومة الضريبية المبسطة المستحدثت بما تضمنته من تبسيط للإجراءات وإعفاءات وتيسيرات وتخفيف للأعباء والالتزامات الضريبية، تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وتوفر السهولة التقديرية، على نحو يدفع جهود التنمية الاقتصادية.

أكد علاء السقطي نائب رئيس اتحاد المستثمرين، رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن استحداث أول منظومة ضريبية شاملة وميسرة للمشروعات الصغيرة والأنشطة التي لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه، يعد خطوة مُحفزة للاستثمارات والشركات الناشئة وريادة الأعمال، موضحًا أن هذه المنظومة الضريبية المبسطة المستحدثت بما تضمنته من تبسيط للإجراءات وإعفاءات وتيسيرات وتخفيف للأعباء والالتزامات الضريبية، تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وتوفر السهولة التقديرية، على نحو يدفع جهود التنمية الاقتصادية.

أضاف أن التطور المتنامي للمنظومة الضريبية يكشف عن حجم الجهود المبذولة من الدولة لتحقيق الاستقرار والعدالة الضريبية، باعتبارها الركيزتين الأساسيتين لتوسيع المجتمع الضريبي، موضحًا أن التسهيلات الضريبية تُعد بمثابة مثال جديد، يمكن ترسيخ مبادئ الثقة والشراكة واليقين بين مجتمع الأعمال والمصالح الإدارية بما فيها مصلحة الضرائب المصرية.. وقال: نتوقع مردودًا إيجابيًا لدى المجتمع الضريبي مع التطبيق المتقن للإجراءات المُحفزة والميسرة.

أكد علاء السقطي نائب رئيس اتحاد المستثمرين، رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن استحداث أول منظومة ضريبية شاملة وميسرة للمشروعات الصغيرة والأنشطة التي لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه، يعد خطوة مُحفزة للاستثمارات والشركات الناشئة وريادة الأعمال، موضحًا أن هذه المنظومة الضريبية المبسطة المستحدثت بما تضمنته من تبسيط للإجراءات وإعفاءات وتيسيرات وتخفيف للأعباء والالتزامات الضريبية، تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وتوفر السهولة التقديرية، على نحو يدفع جهود التنمية الاقتصادية.

أكد علاء السقطي نائب رئيس اتحاد المستثمرين، رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن استحداث أول منظومة ضريبية شاملة وميسرة للمشروعات الصغيرة والأنشطة التي لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه، يعد خطوة مُحفزة للاستثمارات والشركات الناشئة وريادة الأعمال، موضحًا أن هذه المنظومة الضريبية المبسطة المستحدثت بما تضمنته من تبسيط للإجراءات وإعفاءات وتيسيرات وتخفيف للأعباء والالتزامات الضريبية، تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وتوفر السهولة التقديرية، على نحو يدفع جهود التنمية الاقتصادية.



**د. يسرى الشرفاوى.. رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة:**

**نشعر بقرارة جديدة للملف الضريبي ومنهجية مختلفة في التعامل مع التحديات**

أضاف الشرفاوى، مستشار الاستثمار الدولي، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة، أن القطاع الخاص على تطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية بدأ بطرح رؤية واضحة من جانب وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، في التعامل مع أصحاب المشروعات الإنتاجية غير المسجلين، موضحًا أن حزمة الإصلاحات الضريبية، تساهم في تخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين، على الإطلاق نحو بناء شراكة تحفز الاقتصاد وتساهم في تنمية بيئة استثمارية ذات مزايا تنافسية.

أكد د. يسرى الشرفاوى، مستشار الاستثمار الدولي، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة، أن القطاع الخاص على تطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية بدأ بطرح رؤية واضحة من جانب وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، في التعامل مع أصحاب المشروعات الإنتاجية غير المسجلين، موضحًا أن حزمة الإصلاحات الضريبية، تساهم في تخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين، على الإطلاق نحو بناء شراكة تحفز الاقتصاد وتساهم في تنمية بيئة استثمارية ذات مزايا تنافسية.

أكد د. يسرى الشرفاوى، مستشار الاستثمار الدولي، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة، أن القطاع الخاص على تطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية بدأ بطرح رؤية واضحة من جانب وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، في التعامل مع أصحاب المشروعات الإنتاجية غير المسجلين، موضحًا أن حزمة الإصلاحات الضريبية، تساهم في تخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين، على الإطلاق نحو بناء شراكة تحفز الاقتصاد وتساهم في تنمية بيئة استثمارية ذات مزايا تنافسية.

**د. وليد جمال الدين:**

**الآليات المُسرّة لحسم الملفات القديمة وتسوية المنازعات الضريبية.. تدفع حركة الاستثمار**



أكد د. وليد جمال الدين، رئيس لجنة التصدير، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، أن الآليات المُسرّة لحسم الملفات القديمة وتسوية المنازعات الضريبية، تدفع حركة الاستثمار، حيث توفر مزيدًا من الوقت والموارد، وتساهم في تسهيل إجراءات التأسيس، تمتد على التنازل بمستقبل مليء بالفرص للنشاط الخاص من خلال التيسيرات غير المسبوبة التي تتجها الحزمة لمجتمع



**أيمن العشري.. رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة:**

**وزير المالية يؤسس ثقافة نوعية بالضرائب تساعد القطاع الخاص في النمو**

قال أيمن العشري رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة، إن وزير المالية يتبنى مبادرات ضريبية إصلاحية بوفية جديدة، تركز على استعادة المجتمع الضريبي في إطار من الشراكة، يساهم في حفظ حقوق الممولين وتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين، على نحو يؤسس ثقافة نوعية تدعم القطاع الخاص وتدفع للنمو والتطور.

أكد مهند خالد، أحد متدربي جمعية رجال الأعمال المصريين، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، تُعد بداية مسيرة لمسلة من الإصلاحات الضريبية المشجعة لمجتمع الأعمال بما تضمنته من إجراءات إيجابية لاعتدال الأعمال الضريبية المستحدثت، موضحًا أن حزمة الإصلاحات الضريبية، تساهم في تخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين، على الإطلاق نحو بناء شراكة تحفز الاقتصاد وتساهم في تنمية بيئة استثمارية ذات مزايا تنافسية.

أكد مهند خالد، أحد متدربي جمعية رجال الأعمال المصريين، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، تُعد بداية مسيرة لمسلة من الإصلاحات الضريبية المشجعة لمجتمع الأعمال بما تضمنته من إجراءات إيجابية لاعتدال الأعمال الضريبية المستحدثت، موضحًا أن حزمة الإصلاحات الضريبية، تساهم في تخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين، على الإطلاق نحو بناء شراكة تحفز الاقتصاد وتساهم في تنمية بيئة استثمارية ذات مزايا تنافسية.

أكد مهند خالد، أحد متدربي جمعية رجال الأعمال المصريين، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، تُعد بداية مسيرة لمسلة من الإصلاحات الضريبية المشجعة لمجتمع الأعمال بما تضمنته من إجراءات إيجابية لاعتدال الأعمال الضريبية المستحدثت، موضحًا أن حزمة الإصلاحات الضريبية، تساهم في تخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين، على الإطلاق نحو بناء شراكة تحفز الاقتصاد وتساهم في تنمية بيئة استثمارية ذات مزايا تنافسية.

أكد مهند خالد، أحد متدربي جمعية رجال الأعمال المصريين، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، تُعد بداية مسيرة لمسلة من الإصلاحات الضريبية المشجعة لمجتمع الأعمال بما تضمنته من إجراءات إيجابية لاعتدال الأعمال الضريبية المستحدثت، موضحًا أن حزمة الإصلاحات الضريبية، تساهم في تخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين، على الإطلاق نحو بناء شراكة تحفز الاقتصاد وتساهم في تنمية بيئة استثمارية ذات مزايا تنافسية.







## معًا نبدأ صفحة جديدة

## نقطة ومن أول السطر



### ثقة.. شراكة.. مساندة

وزير المالية.. فى أول لقاء مع «المؤثرين» بالسوشيال ميديا:

## اخترنا مساراً مختلفاً للإصلاح الضريبى.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال»

د. زياد بهاء الدين  
نائب رئيس الوزراء الأسبق



### الضرائب أساس الإدارة الاقتصادية.. ولكن ماذا نعلم عنها؟

كل ما نتحدث عنه فى شئون الاقتصاد له أساس ضريبى: تحفيز الاستثمار، العدالة الاجتماعية، العدالة الجغرافية، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، الصحة، التعليم، الفن والثقافة، كل هذه القضايا الكبرى تجد تعبيرها العملى فى السياسة الضريبية للدولة، وما تعبر عنه من اختيارات وأولويات، وأية أو ضمنية.

وسأضرب مثالي على ذلك: الأول فى الاستثمار؛ إذ مهما كان حماس الدولة، ورغبتها فى زيادة الاستثمار، فإن الواقع الضريبى، وما إذا كان مشجعاً للإنتاج والتشغيل والمخاطرة، أم معاقباً لها، هو الذى يجعل المناخ مرحباً بالمستثمرين أو طارداً لهم، والمثال الثانى يتعلق بقضية أشد صعوبة، وهى العدالة الاجتماعية؛ حيث لا يكفى الاعتماد على زيادة الإنفاق الاجتماعى لتضييق الفجوة الكبيرة فى المجتمع؛ لأن الدعم والملج والمعونات تستهدف الحد من آثار الفقر، ولكنها لا تمنح فرصة الخروج منه، بل يجب أن تصاحبها سياسة ضريبية وسياسة إنفاق عام، تسعين إلى تحقيق الحراك الاجتماعى المطلوب.

لهذا فإن السياسة الضريبية- وما يرتبط بها من إنفاق عام- تعد المدخل السليم لمناقشة الإدارة الاقتصادية، وما إذا كانت تسعى لتحقيق الأهداف، التى يتوافق عليها المجتمع، أم أنها تقدم للناس رؤى وشعارات نظرية، ثم تنتهى بنتائج مختلفة تماماً. يشجعنى على الخوض فى هذا الموضوع ما أتابعه من مبادرات ضريبية مهمة، أطلقتها وزارة المالية خلال الأسابيع الأخيرة، وعلى رأسها تيسير المعاملة الضريبية للمشروعات الصغيرة، والتصالح مع الأوضاع غير المقننة، وتسهيل تقديم الإقرارات، وإطلاق حملة إعلامية لتحفيز الناس على التعامل مع مصلحة الضرائب بشفاافية أكبر. كما أتابع اهتمام السيد وزير المالية والمجموعة المحيطة به؛ للتأكيد أن الهدف ليس مجرد زيادة الحصيلة الضريبية (وهو هدف مشروع تماماً)، وإنما أيضاً إعادة الثقة بين الممولين والدولة.

ولمرفعتى الجديدة بشخصية وكفاءة الوزير والمجموعة المحيطة به، عبر سنوات طويلة من العمل الحكومى، فإن عندى يقيناً فى صدقه وحماسه ورغبته فى بناء هذه الثقة.

ولكن الحقيقة أن الموضوع «كبير جداً»، وأكبر بكثير من تيسير الإجراءات، وتسهيل الإقرارات، بل وراءه تراث هائل وعقود وروما قرون، من التوجس والملاحقة من جهة، ومن التهرب والتستر من جهة أخرى، إلى حد أننى لا أظن أن تغيير «إعادة الثقة» فى مهلة؛ لأنها ثقة لا أتصور أنها كانت موجودة ثم ضاعت، وهذا ما يجعل مهمة بناء الثقة، التى يستهدفها السيد الوزير أكثر صعوبة وتعقيداً، وما يجعلها جديرة بالاحترام والتشجيع. اسمحو لى إذا أن أسغل هذه المساحة الصحفية المحدودة؛ لفتح باب للحوار حول موضوع السياسة الضريبية والإنفاق العام، وغرضى ليس القفز إلى نتائج مسبقة وأراء جاهزة، بل البدء بتوفير المعلومات الأساسية حول هذا الموضوع، الذى قد يبدو لغير المتخصصين «مفارقة سريية» مغلقة على من يملكون مفاتيحها ويملكون طلاسمها، ولكنه فى الحقيقة بسيط؛ لأنه يتعلق بما ندفعه نحن المواطنون للدولة، وما نحصل عليه من مقابل. فليبدأ إذا هذه الرحلة معاً.. وسأتناول الأسبوع المقبل وصفاً موارد الدولة الضريبية.

وكل عام وأنتم بخير.

نقلًا عن المصرى اليوم بتاريخ ٣ أبريل ٢٠٢٥

منفتحون جداً على التواصل الإعلامى بكل الوسائل «عايزين مبادرتنا تصل لكل الناس»

«شغلنا الشاغل» توسيع القاعدة الضريبية بتحفيز «الامتثال الطوعى» لجذب ممولين جدد

كلما ارتفع عدد الممولين.. زادت قدرتنا فى التيسير على الجميع

- قناعة وحماسة زملائي بالضرائب..
- «أمل النجاح» لمبادرتنا مع شركائنا من الممولين
- بلدنا واقتصادنا يحتاج تكاتف جهودنا جميعاً..
- وللإعلام دور مؤثر جداً فى بناء الوعى الضريبى



المالية.. قائلين: «إن الوزير استمع إلينا، وأجاب عن تساؤلاتنا؛ حتى فهمنا فلسفة المسار الضريبى الجديد، وسندعم شرخاً وافياً لرواد السوشيال ميديا حول الصورة، التى بدأت تتغير فى الضرائب».

بتحيز «الامتثال الطوعى» لجذب ممولين جدد، أخذنا فى الاعتبار أنه كلما ارتفع عدد الممولين، زادت قدرتنا فى التيسير على الجميع. قال كجوك: «إن قناعة وحماسة زملائي بالضرائب.. تعطى أمل النجاح لمبادرتنا مع شركائنا من الممولين»، موضحاً أن بلدنا واقتصادنا يحتاج تكاتف جهودنا جميعاً، وأن للإعلام دوراً مؤثراً جداً فى بناء الوعى الضريبى.

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا اخترنا مساراً مختلفاً للإصلاح الضريبى.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال»، ونعمل على بناء حالة إيجابية لدى شركائنا بحزمة التسهيلات الضريبية، لافتاً إلى أننا منفتحون جداً على التواصل الإعلامى بكل الوسائل، قائلين: «عايزين مبادرتنا تصل لكل الناس».

أضاف كجوك، فى أول لقاء مع «المؤثرين» بالسوشيال ميديا، التى نظمتها وحدة التواصل الاجتماعى بوزارة المالية برئاسة سيرا الفقام، أن «شغلنا الشاغل» توسيع القاعدة الضريبية

«المؤثرون»: شكرًا للوزير.. استمع إلينا وأجاب عن تساؤلاتنا حتى فهمنا فلسفة المسار الضريبى الجديد

سنقدم شرحاً وافياً لرواد «السوشيال ميديا» حول الصورة «التي بدأت تتغير فى الضرائب»

### شريف الكيلانى.. نائب الوزير للسياسات الضريبية:

## رؤية جديدة للتطوير الضريبى فى مسار الإصلاح الاقتصادى

- نسعى بكل جدية إلى تحويل حزمة «التسهيلات».. لواقع ضريبى ملموس
- تقييم الأداء الضريبى بمدى رضاء الممولين عن الخدمات المقدمة بالمراكز والمأموريات



الإصلاح الضريبى، أشار إلى أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تستهدف دعم أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتشجيع ضخمهم للاقتصاد الرسمى، حتى يصبحوا عناصر فاعلة وقادرة على التطور والنمو.

الحقيقية والمساندة الفعالة لمجتمع الأعمال. قال إنه يتم تقييم الأداء الضريبى بمدى رضاء الممولين عن الخدمات المقدمة بالمراكز والمأموريات الضريبية، معرباً عن ثقائه بما تم رسده من تفاعل إيجابى لزملائنا وشركائنا، الذى يشجعنا على استكمال ما بدأناه فى مسار

المأموريات والمراكز الضريبية، خاصة بعد أن دخلت قوانين الحوافز والتيسيرات الضريبية حيز التنفيذ وصدرت القواعد والقرارات التنفيذية، وشهدنا إقبالاً ملموساً على الاستفادة بهذا المسار الضريبى المنطور، الذى يعتمد على التيسير والتشجيع، فى إطار من الشراكة

معاملات «الامتثال الطوعى»، وجذب ممولين جدد، على نحو يسهم فى دمج الاقتصاد غير الرسمى، وبيان الحجم الحقيقي للاقتصاد المصرى، الذى يتسم بأنه كبير ومتنوع، أضاف أننا نسعى مع زملائنا من العاملين بالضرائب لتحويل «حزمة التسهيلات» لواقع ضريبى ملموس بكل

أكد شريف الكيلانى، نائب وزير المالية للسياسات الضريبية، أن الحزمة الأولى للتسهيلات والحوافز الضريبية تمكّن رؤية جديدة لتطوير الضريبى فى مسار الإصلاح الاقتصادى، لافتاً إلى أن الهدف الرئيسى من هذه الحزمة هو دمج مسور الثقة مع الممولين؛ بما يسهم فى رفع

## المواعيد النهائية لتقديم طلبات الاستفادة من التسهيلات الضريبية الجديدة



باتريك فيتزباتريك

المؤسس المشارك ورئيس

تحرير مجلة «إنتربرايز»



### سياسات مستقرة وفرص متكافئة

تتواءم الإصلاحات الضريبية، التى قامت بها وزارة المالية مؤخراً، بشكل كبير مع ما يبحث عنه مجتمع الأعمال، وما كان يطالب به طوال الـ ٢٥ عاماً تقريباً، التى قضيتها فى تغطية الشأن الاقتصادى فى هذا البلد الرائع، تحتاج الشركات إلى آمين أكثر من أى شيء آخر لكى تزدهر، وهما: استقرار السياسات وتكافؤ الفرص.

إن توجه وزارة المالية إلى توسيع القاعدة الضريبية، من خلال تسهيل دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى النظام الرسمى، وإجراءات مبسطة، هو تغيير كنا نتطلع إليه منذ عقود. الشركات الصغيرة والمتوسطة اليوم ستكون هى الشركات الوطنية المتوسطة والعلاقة فى المستقبل، وتحويل مائكتها إلى دافعى ضرائب منتظمين الآن ليس مفيداً لخزينة الدولة فحسب، بل يضمن لنا جميعاً التنافس على الأساس نفسه، وهو أمر جيد للأفراد أيضاً.

إن نهج الوزارة الشامل والتناضح لحل النزاعات الضريبية هو موضع ترحيب شديد، مهما كان الأمر مع نظام الفاتورة الإلكترونية، الذى يضمن أن الجميع يخضعون للقواعد نفسها؛ فأتأدع الضرائب وأريد أن أطمئن أن من أشتري منهم يدفعون ضرائبهم أيضاً. حققت الوزارة الاستقرار بشكل فعال فى معظم معدلات الضرائب، وكان التغيير الأبرز هو التوجه الذى نرى احتساب المساهمة التكافلية على صافى الربح، بدلاً من الإيرادات؛ فتخفيضات الضرائب هى دائماً موضع ترحيب، ماذا يمكننا أن نطلب أكثر من ذلك؟ ستكون العودة إلى عمليات التفتيش الضريبى على عيانات عشوائية موضع ترحيب أيضاً، وكذلك الأمر بالنسبة للتدريب الإضافى والاحترافى لمفتشى الضرائب، وبينما تعد الحوافز الخاصة بكل قطاع للصناعات ذات الأولوية، مثل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم والسياحة، أمراً رائعاً، ونأمل، من مرور الوقت، أن ينعش الأمر ليشمل قطاعات المستقبل، مثل الشركات، التى تدبر مراكز القدرات العالمية؛ حيث إن مراكز القدرات العالمية تمثل لدينا فرصة لزيادة الصادرات القومية بالعملاء الأجنبية بشكل أسرع بكثير من التصنيع. نود أيضاً أن نذكر الوزارة فى كيفية التعامل العادل مع المشترين المصريين للخدمات التكنولوجية من عمالقة التكنولوجيا العالميين، والذين يخضع الكثير منهم لضريبة مقطوعة بنسبة ٢٠ %، واتى بوشن بشكل غير متناسب على الشركات الصغيرة.

30 يونيو 2025

آخر موعد لتقديم

طلب إنهاء أي منازعات ضريبية عن أي فترات ضريبية

وفقاً للقانون رقم 160 لسنة 2024.

12 أغسطس 2025

آخر موعد لتقديم

الإقرارات الأصلية أو المعدلة

عن سنوات 2020 حتى 2023 لضريبة الدخل و2020 حتى 2024 لضريبة القيمة المضافة.

12 أغسطس 2025

آخر موعد لتقديم

طلب المحاسبة وسداد الضريبة المستحقة عن التصرفات العقارية أو التصرف في الأوراق المالية غير المقيدة في البورصة التي تمت خلال الخمس سنوات السابقة على العمل بالقانون رقم (5) لسنة 2025.

12 مايو 2025

آخر موعد لتقديم

طلب تسوية المنازعات عن الفترات الضريبية السابقة

على 1 يناير 2020 وفقاً للقانون رقم (5) لسنة 2025.

تبدأ الاستفادة من أحكامه اعتباراً من تاريخ تقديم طلب الانضمام والمحاسبة المتاح على الموقع الرسمى لمصلحة الضرائب المصرية

القانون رقم (6) لسنة 2025 والخاص بالنظام الضريبى المتكامل للمشروعات التى لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي 20 مليون جنيه